دعم تحسين خدمات التوظيف العام

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

وثيقة مواضيعية ٠٣

خلفيّة

يفتقر سوق العمل الفلسطيني إلى العمالة الماهرة، وتلتزم السلطة الفلسطينية بدعم أصحاب العمل في العثور على القوى العاملة الماهرة التي تحتاج إليها وبدعم النمو الاقتصادي من خلال العمل اللائق. يتمّ تقديم خدمات التوظيف العام من خلال ثلاث جهات مختلفة، يفتقر كلّ منها إلى الروابط اللازمة وإلى القدرة على تنفيذ البرامج الواقعة ضمن نطاق صلاحياتها بشكل كامل. وهذه الجهات الثلاث هي الآتية:

الصندوق الفلسطيني للتشغيل

أُنشئ الصندوق الفلسطيني للتشغيل في العام ٢٠٠٣، تحت عنوان الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، بموجب مرسوم رئاسي، وهو عبارة عن هيئة شبه مستقلّة تقدّم خدمات مثل تطوير فرص الأعمال وتنمية ريادة الأعمال من خلال الحاضنات والتمويل المشترك وتدريب العمّال والمساعدة على إيجاد فرص العمل وبرامج الحوافز للقطاع الخاص. وقد حوّل مجلس الوزراء الصندوق الفلسطيني للتشغيل مؤخرًا إلى هيئة وطنية جامعة لكافة برامج التشغيل ولتوفير فرص العمل وتنمية ريادة الأعمال.

مجلس التعليم والتدريب المحلّي

أنشأت وزارة العمل مجلس التعليم والتدريب المحلّي، الذي يضمّ ممثلين عن القطاعَيْن العام والخاص بهدف تعزيز الحوار الاجتماعي ومبادرات التشغيل المحلّية. تتوفر حاليًا أربعة مجالس فرعية في الخليل ونابلس ورام الله وبيت لحم. ستعمل هذه المجالس الفرعية في المستقبل تحت إشراف لجنة التعليم والتدريب التقني والمهني الجديدة التي أُنشئت وفقًا للمرسوم بقانون رقم ٤ لعام ٢٠٢١. وتستخدِم وزارة العمل مكاتب التشغيل هذه لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات.

مكاتب التشغيل

تقدِّم مكاتب التشغيل/نقاط الخدمات الشاملة التي تدعمها وزارة العمل سلسلة من خدمات التشغيل والتسجيل للباحثين عن عمل. هناك ١٦ مكتب تشغيل في الضفة الغربية و٥ مكاتب في قطاع غزّة. في الضفة الغربية، تقدِّم مكاتب التشغيل خدمات المساعدة على إيجاد فرص العمل وتُصدِر شهادات الأهلية للحصول على التأمين الصحّي المجاني للعاطلين عن العمل في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزّة، وإلى الفلسطينيين المنخرطين في أعمال قصيرة الأمد في سوق العمل الإسرائيلي.

الفجوات الأساسية

تشكّل إحدى أولويات الصندوق الفلسطيني للتشغيل تعزيز تقديم الخدمات

من خلال مراكز التشغيل في مكاتب التشغيل وغرف التجارة في المناطق، كذلك، يهدف الصندوق إلى تطوير نظام لقياس الأداء، ما سيسمح برصد إنجازات الصندوق وتقييم أثر وفعالية الدعم المقدَّم من خلال برامج التشغيل وسياسات سوق العمل النشِطة.

ولكن، بالرغم من تنفيذ بعض برامج بناء القدرات،

لا تزال القدرات البشرية واللوجستية في مكاتب التشغيل غير كافية لتقديم الخدمات المطلوبة. وتشمل التحديات الأساسية النقص في الموظفين المؤهلين، والتواصل المحدود مع أصحاب العمل، ووسائل النقل غير المناسبة، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات. فحتى الآن، لم يتسجّل سوى عدد قليل من الأشخاص العاطلين عن العمل في هذه المكاتب.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

تُسجَّل أعلى معدلات البطالة الفلسطينية في قطاع غزّة، وذلك في صفوف الشباب والشابات والنساء الحائزات على مستويات تعليم عالية. ولكن لسوء الحظ، لا تمتلك وزارة العمل القدرة الكافية على تقديم خدمات التوظيف العام في قطاع غزّة. وينبغي أن تُعالِج خدمات التشغيل التي تستهدف الشباب مختلف مستويات الحرمان، كما ينبغي أن تتضمّن حزمة خدمات شاملة، بما في ذلك محو الأمية الوظيفية الأساسي، والتدريب على المهارات الحياتية، ومجموعة من برامج التشغيل التي تجمع بين التدريب والعمل.

المجالات القابلة للتحسين

تتطلّب سياسات سوق العمل الفعّالة إدارة التشغيل،

والاستخدام الكفؤ للموارد المالية،

ورفع مستوى استهداف سياسات سوق العمل النشِطة وتصميمها. يتطلّب ذلك أيضًا إنشاء نظام متعدّد المستويات في مديريات وزارة العمل في المناطق للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. ويشمل ذلك تقديم الدعم التقني والمالي لمكاتب التشغيل لتعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات سوق العمل النشِطة وتقديم خدمات التشغيل.

ومن أجل رفع مستوى الكفاءة، سيتمّ تفعيل خدمات التشغيل اللامركزية

من خلال نقاط الخدمات الشاملة،

ما سيحسّن التنسيق بين الإدارة العامة للتشغيل والصندوق الفلسطيني للتشغيل، وبين وزارة العمل والوزارات الموكلة بمهام ترتبط مباشرة بتسهيل الأعمال وتسجيلها. وتشمل الوزارات التي قد تكون معنية بخدمات التشغيل وزارة الاقتصاد الوطني (تسجيل المؤسسات) ووزارة الزراعة (منح التصاريح للمؤسسات الزراعية) والوكالات التي تقدِّم خدمات الحماية الاجتماعية إلى الأسر الفقيرة، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية (تمكين الفقراء اقتصاديًا).

يتطلّب ذلك نظامًا لقياس الأداء

ورصد أثر خدمات التشغيل على المستفيدين؛ وآلية لتوفير المعلومات الكمّية والنوعية حول التقديم اللامركزي لخدمات التشغيل؛ ونظام إدارة قائمًا على النتائج، بحيث يحدّد كلّ مكتب تشغيل خدمات التشغيل التي سيقدّمها بواسطة الاعتمادات المالية المتوفّرة، وتلك التي سيقدّمها الشركاء في برنامج التشغيل، بما في ذلك الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

في هذه الحالة،

ينبغي تحسين التعاون والتنسيق

بين الوزارات والشركاء المركزيين والمحلّيين المعنيين، من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بالتشغيل. وسيتمّ بناء قدرات مؤسسات سوق العمل المحلّي ومجالس التشغيل على تصميم تدخلات تشغيل الشباب ورصدها وتقييمها، من أجل توفير المعلومات اللازمة لتعديل هذه التدخلات والسياسات ذات الصلة.

المخاطر والتحديات

تستند السياسة الوطنية الفلسطينية للتشغيل إلى مبادئ تهدف إلى ضمان توفير المزيد من فرص العمل للباحثين عن عمل؛ وتحقيق العمل اللائق قدر الإمكان؛ وتمتّع الباحثين عن عمل بحرّية اختيار عملهم؛ ووصول العمّال الكامل إلى فرص النمو الوظيفي من دون تمييز. وتكتسب تلك المبادئ كلها أهمية قصوى للحفاظ على ما تبقى من الاستقرار ولتجنّب المزيد من التدهور والتراجع في الوضع الداخلي.

النتائج المرجوّة

١. يجري العمل حاليًا على تطوير الصندوق الفلسطيني للتشغيل وإعادة هيكلة الإدارات العامة لوزارة العمل من أجل تعزيز خدمات التشغيل والعمل اللائق وعلاقات العمل.

في هذا السياق، ينبغي أن تراعي تدابير التشغيل ضرورة أن تتضمّن التدخلات في سوق العمل، التي تهدف إلى معالجة مواطن الضعف لدى الكثير من الشباب، حزمة شاملة من خدمات التشغيل. ويشمل ذلك مكونات محو الأمية الوظيفية الأساسي، والتدريب على المهارات الحياتية، ومجموعة من برامج التشغيل التي تجمع بين التدريب والعمل.

وتتضمّن المسائل الأساسية التي ينبغي معالجتها لتعزيز برامج التشغيل وسياسات سوق العمل النشِطة عدم كفاية الدعم المالي المقدَّم من الحكومة إلى الصندوق الفلسطيني للتشغيل، والإطار القانوني غير الملائم للصندوق، والموارد البشرية والمالية المحدودة للإدارة العامة للتشغيل التابعة لوزارة العمل. وينبغي إضفاء طابع لامركزي على عدد من المسؤوليات والأدوار في مكاتب التشغيل في المناطق، خصوصًا تلك المتعلقة بإدارة برنامج سوق العمل، من أجل معالجة تلك المشاكل. ويشكّل تقديم المعلومات الموثوقة عن سوق العمل في الوقت المناسب شرطًا مسبقًا لتطبيق نظام كهذا.

المؤشرات

- عدد مديريات وزارة العمل التي تتلقّى دعمًا لتقديم خدمات التشغيل من خلال نقاط الخدمات الشاملة/مكاتب التشغيل المتعدّدة الخدمات، بالتنسيق المباشر مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل.
- عدد الباحثين عن عمل الذين يستفيدون من خدمات التشغيل التي تقدِّمها مكاتب التشغيل المتعدّدة الخدمات (بما في ذلك التعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل)، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي والعمر ونوع الخدمات الأساسية المقدَّمة.
- عدد أصحاب العمل الذين يستفيدون من خدمات المواءمة التي تقدِّمها مكاتب التشغيل المتعدّدة الخدمات، بالتعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل.
- معدل رضى المستفيدين (الباحثين عن عمل وأصحاب العمل) في ما يتعلق بخدمات التشغيل التي تقدّمها مديريات وزارة العمل.

التمويل المقترح

٥٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لتطوير
قواعد إرشادية ودلائل وأدوات وقوائم مرجعية،

ولتصميم العمليات والأنظمة التجارية وإدماج قواعد البيانات مع الوزارات الأخرى المعنية وغيرها من التدابير

١٠٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لتجريب
خدمات المواءمة في ٤ مناطق على الأقل

في الضفة الغربية وقطاع غزّة.